

ملخص
ورقة عمل حول
أهم السياسات الملائمة
 لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إعداد
د. أحمد الكواز
المعهد العربي للتخطيط

القاهرة : ٦ - ٧ إبريل / نيسان ٢٠١٦

تبدأ هذه الورقة بعرض موجز لسياسات الاقتصاد المتبعة حالياً في العديد من الدول العربية، والمعتمدة على تحقيق هدف "الاستقرار الاقتصادي"، أي خفض معدل التضخم بشكل أساسي. وذلك بناءً على آليات عمل السياسات المقترحة من صندوق النقد الدولي. وتمسح عدد من تجارب الدول العربية في هذا المجال. وتوضح، فيما بعد أهم معالم هذه السياسات، ثم أهم ما يتناقض منها مع أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

بعد ذلك تقترح عدد من السياسات البديلة نقدياً، ومالياً، واجتماعياً، وغيرها من الأبعاد. وبقدر تعلق الأمر بالسياسات النقدية توضح الورقة أهمية إعادة تعريف وظائف وأهداف البنوك المركزية العربية بحيث تتسع هذه الأهداف لتشمل النمو التشغيلي، بالإضافة إلى هدف الاستقرار الاقتصادي وضبط معدل التضخم. وذلك بعد مسح أهداف جميع البنوك المركزية العربية، تقريباً. كما توضح الورقة بأن ارتفاع معدل التضخم، في حدود مقبولة، لا يعتبر أمراً سيئاً طالماً توفرت عدد من الشروط التي تخدم التنمية المستدامة.

ثم تنتقل الورقة إلى السياسة المالية البديلة، وتوضح أهمية الاهتمام بالاستثمار العام الموجه لأهداف التنمية المستدامة. وذلك بعد عرض لمعدلات الاستثمار العام ومقارنته مع معدلات أقاليم اقتصادية غير عربية. وأوضحت الورقة هنا بأن القول بخطورة الاستثمار العام على عجز الموازنة، هو قول يحوطه الكثير من التشكيك، طالما توجه هذا الاستثمار لخدمة أهداف التنمية المستدامة. مع أهمية الإشارة هنا إلى محدودية دور السياسة النقدية لانتشال الدول النامية والعربية من حالة الانكماش. كما تمت الإشارة هنا إلى أهمية الإيرادات العامة الضريبية المباشرة في تمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحدّ من زيادة الأعباء على الضرائب غير المباشرة. بالإضافة إلى أهمية إعادة توجيه السياسات نحو السياسات "غير الدورية" بدلاً من الدورية. وتطرقت السياسات المالية المقترحة، هنا، أيضاً على الدعم، وتقييم الآليات المقترحة لتحويله إلى الدعم النقدي، والشروط الواجب توفرها لهذا التحوّل.

بعد ذلك تطرقت السياسات المقترحة إلى السياسات الاجتماعية، وبدأت بالتعليم وأهمية العمل على تحقيق أهداف "التعليم لخدمة التنمية المستدامة" المصادق عليها من المؤتمر العام لليونسكو عام ٢٠١٣. وتمت الإشارة، هنا، لأوضاع الدول العربية في هذا المجال والإشارة إلى الجوانب التمويلية لتحقيق الأهداف التعليمية، ودور الصراعات والمنازعات في تدهور المستوى التعليمي عربياً، مع إشارة خاصة لدور الضرائب. ثم تطرقت الورقة للصحة وأهمية توفير الخدمات الصحية بدون الإشارة لمستوى الدخل للفئات المحتاجة. وتمت الإشارة هنا لأنظمة التأمين والرعاية الصحية سواء تلك التي تعتمد على الضرائب، أو مساهمات أصحاب العمل، أو التي تستخدم الضرائب والمساهمات. ثم انتقل اهتمام الورقة إلى التماسك الاجتماعي لخدمة التنمية المستدامة. وتمت الإشارة إلى أوضاع البلدان العربية في الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية وتفاوتها. كما تمت الإشارة إلى عرض مؤسسات الضمان الاجتماعي العربية، ومدى تغطيتها للأمراض، وإصابات العمل، ووهن

الصحة، وبدل الأسرة، والبطالة. مع عرض لتجارب دولية في مجال الحماية الاجتماعية، مثل الهند، والفلبين، والبرازيل، وجنوب أفريقيا.

وانتقل الاهتمام، فيما بعد، للسياسات السكانية والتجمعات البشرية. وتم عرض العديد من التجارب العربية الهادفة لتوفير الخدمات الإسكانية، لاسيما معالجة العشوائيات، والإشارة لأهم معايير البرامج الوطنية للإسكان، وتجربة سنغافورة في توفير سكن لكل مواطن. ثم أشارت الورقة لموضوع التصحر بالبلدان العربية والسياسات المقترحة. حيث تم عرض بعض مؤشرات مشكلة التصحر، وأسباب التصحر عربياً، مع إشارة لبعض تجارب الدول العربية لمعالجة هذه الظاهرة، وحرص السياسات المقترحة في هذا المجال.

وتناولت الورقة، فيما بعد، السياسات اللازمة لتعزيز النزاهة والحكم الرشيد، وعرضت أوضاع الدول العربية في هذا المجال، بناءً على آخر إحصاءات متاحة، وأشارت إلى أهم السياسات المقترحة لتعزيز هذا النوع من الحكم. ثم عرضت الورقة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، باعتبارها أحد أهم الشروط لتعزيز دور القطاع الخاص. وتطرقت هنا إلى بعض تجارب الشركات العربية الخاصة الناجحة في هذا المجال (حالات من دولة الكويت، والسلطة الفلسطينية، وسلطنة عُمان، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية).

وأخيراً عرضت الورقة مصفوفة السياسات المقترحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. عقب ذلك مقترح عدد من السياسات المرتبطة بتحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة العربية، وكما هو موضح بالجدول أدناه:

مصفوفة أهداف التنمية المستدامة العربية والسياسات التنموية المقترحة

| السياسات المقترحة | أهداف التنمية المستدامة العربية |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> - تعزيز الاستثمار العام على حساب الإنفاق الجاري غير الضروري. - تعزيز السياسات غير الدورية. - تعزيز الشراكة ما بين القطاع العام والخاص. - تشجيع النمو ذو المحتوى التشغيلي. - توسيع أهداف السياسة النقدية لتشمل تعزيز النمو. | <p>١. القضاء على الفقر المدفع وخفض معدلات الفقر الأخرى.</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - ضمان التعليم للجميع لتحسين مهارة الخريجين. - توفير التمويل الملائم للتعليم من خلال استغلال الطاقات الضريبية غير المستغلة. - إعادة تحويل جزء من الوفر من ترشيد الدعم لصالح التعليم. | <p>٢. خفض معدلات البطالة، وتوفير الوظائف والعمل الملائق للشباب من الجنسين.</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - إعادة التوزيع المحصولي لصالح السلع الغذائية الأساسية في الدول الزراعية العربية. - عدم اعتماد الأسعار الدولية كأساس لتخصيص الاستثمارات الزراعية، إلا بعد ضمان مستوى الإنتاج الزراعي اللازم للأمن الغذائي. - ضمان اتفاقية زراعية عادلة من خلال منظمة التجارة العالمية. | <p>٣. تحقيق الأمن الغذائي، والتغذية السليمة، وتعزيز الزراعة المستدامة.</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - الحد من تأثير الصراعات على توفير الخدمات التعليمية. - استغلال جزء من الوفر الناتج من الحيز المالي، لاسيما ضغط الإنفاق العسكري، لصالح التعليم. - ضمان النفاذ للخدمات التعليمية بغض النظر عن مستوى الدخل. - الالتزام بالمبادئ الخمسة لأهداف التعليم، الصادرة من اليونسكو، لما بعد عام ٢٠١٥. - ضمان توزيع عادل للخدمات التعليمية بين الريف والحضر، وبين الإناث والذكور. - إعادة تأهيل المعلمين والمدرسين، وتحديث المواد التعليمية وأساليب التعليم. | <p>٤. توفير التعليم المتميز للجميع والقضاء على الأمية.</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - ضمان النفاذ للخدمات الصحية بغض النظر عن مستوى الدخل. - تغطية الجميع بأنظمة الضمان الصحي. - توفير جزء من الوفر المالي بسبب الحيز المالي لصالح الخدمات الصحية. - ضمان عدم الإضرار بالفئات الدخلية المنخفضة والمتوسطة بسبب تحرير الخدمات الصحية. | <p>٥. تامين الخدمات الصحية المناسبة والجيدة والشاملة، بما فيها الصحة النفسية، وصحة الأمهات والأطفال.</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - الإصلاح المؤسسي لضمان هذا التمكين. - إعداد الموازنات العامة للدولة المعتمدة على النوع الاجتماعي. - عدم التمييز الأجرى على أساس النوع الاجتماعي في حالة وجوده. | <p>٦. تمكين المرأة والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين.</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - حماية الأطفال من الصراعات. - العمل على الحد من عمالة الأطفال وإعادة تأهيل العاملين منهم. - إلزام تعليم الأطفال وتوفير الرعاية الصحية لهم. - إصدار التشريعات التي تجرم التعرض للأطفال والعنف ضدهم. - توفير معاملة خاصة للأطفال ضمن شبكات الحماية الاجتماعية. | <p>٧. ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم.</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - العمل على تخطيط حضري يعالج مشكلة العشوائيات. - توزيع الوحدات السكنية في المجمعات الإسكانية على السكان بغض النظر عن أصولهم أو مستويات دخلهم بهدف التماسك الاجتماعي. - سهولة النفاذ للتمويل الإسكاني وبشروط ميسرة. - مساهمة القطاع الخاص في حل مشكلة الإسكان كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات. | <p>٨. ضمان السكن اللائق، وتعزيز التجمعات البشرية الملائمة والدمجة لجميع فئات المجتمع.</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - الحرص على معالجة الفقر متعدد الأبعاد، والذي من ضمنه توفير الصرف الصحي الملائم. - الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة عند استغلال الموارد الطبيعية الحالية. - أخذ عنصر استنفاد الموارد الطبيعية عند تسعير منتجات هذه الموارد. - فرض ضرائب بيئية على الملوثات المضرة جواً وبحراً وبراً. | <p>٩. ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع، وتعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية.</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - تعزيز البحث والتطوير الهادف إلى تشجيع الابتكارات والاختراعات بهدف تسويق منتجاتها تجارياً. - إعادة هيكلة المواد الدراسية التعليمية نحو الابتكار والتفكير العلمي. | <p>١٠. تطوير الثقافة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكارات في مجال التطور التكنولوجي.</p> |

| | | |
|-----|--|---|
| | <ul style="list-style-type: none"> - اعتماد قدرات البحث والتطوير كأساس للتربية والتعيين خاصة في الوظائف المهنية والفنية. - تعزيز التفكير العلمي عند النشأ ومذ قبل المرحلة الابتدائية. | |
| ١١. | <ul style="list-style-type: none"> - العمل على استغلال المتاح من الطاقة الشمسية. - التحويل التدريجي إلى الطاقة المستدامة في وسائل النقل. - تشجيع البحث والتطوير في مجال استخدامات الطاقة المستدامة. | تمكين الجميع من الحصول على الطاقة المستدامة. |
| ١٢. | <ul style="list-style-type: none"> - إصدار وتفعيل التشريعات الهادفة لإيقاف الرعي الجائر، وتعرية التربة، والتعرية المائية. - العمل على تطبيق مقترحات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. - تفعيل دور المجتمع المدني والإعلامي في التوعية ضد مخاطر التصحر. - الحد من الانبعاثات المضرّة بالقطاع الزراعي. | مكافحة التصحر وتدهور وجفاف الأراضي، والمحافظة على النظم البيئية والتنوع الحيوي. |
| ١٣. | <ul style="list-style-type: none"> - تفعيل دور الحكومة الإلكترونية لمحاربة السلوك الريعي والفساد الإداري. - تعزيز دور الموازنة العامة المفتوحة عند إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة. - تعزيز استقلالية القضاء وفصل السلطات. - الالتزام بمعايير الإفصاح وحرية تداول المعلومات. - الالتزام بمعايير الحوكمة والنزاهة مثل الالتزام بتنفيذ القوانين، وفعالية الحكومة، ومحاربة الفساد والاحتيال، وغيرها. | تعزيز النزاهة والحوكمة. |
| ١٤. | <ul style="list-style-type: none"> - توفير الشروط المسبقة للتنمية المستدامة مثل تحسين نوعية التعليم، والإصلاح المؤسسي والإداري، والدور التنموي للدولة، والشراكة مع القطاع الخاص، وغيرها. - تقييم بنود الإيرادات والنفقات العامة من وجهة نظر تنموية، وتحديد الحيز المالي الممكن، بهدف توفير مصادر تمويل بدون أعباء مرتبطة بالقروض. | توفير بيئة تمكينية للتنمية المستدامة وتوفير التمويل اللازم لها. |
| ١٥. | <ul style="list-style-type: none"> - تغذية المناهج التعليمية والتنقيفية باهمية التماسك الاجتماعي وتعزيز مصادر الانتماء وتعزيز مصادر الانتماء وتحديد معايير المستوى الاجتماعي والاقتصادي. - سد الفجوة ما بين سكان الريف والحضر. - إصدار مؤشرات دورية عن درجة التماسك الاجتماعي. | تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بجميع أطيافه. |